الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية – التخصص: اقتصاد كمي

موضوع :

أثر العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى 2016

من إعداد الطلبة :

– دوش أحمـــــــــد

– عيســـــاوي شعيب

– لامعـــــة تقي الدين

تحت إشراف الأستاذ:

– ضو نصـر

لجنة المناقشة

د.نصر ضو	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا
د.ريمي رياض	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
د.تجاني محمد العيد	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مناقشا

السنـــة الجامعيـــــة : 2019/2018 م – 1440/1439 هـ

شكر وتقدير

" كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم "

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا الموضوع، نحمد الله عز وجل على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير الأستاذ " ضو نصر " على ما قدمه لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة انجاز هذا الموضوع.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا الموضوع، ونخص بالذكر زميلنا وحبيبنا دردوري رابح والأخ الودود جوادي اللذان ساعدانا كثيرا ولم يبخلوا علينا من بعض علمهم نرجوا من الله أن يوفقهم في حياتهم العلمية والعملية.

إلى الذين كانوا عونا لنا في موضوعنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا .

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) .. صدق الله العظيم

بطاعتك.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تتجمل اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. "الله جل جلاله"

من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين " سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم " إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ..

إلى الذي لم يدخر جهدا في تربيتي ونصيحتي، والذي حرم نفسه وأعطاني وكان سندي في الحياة

أبي الغالي ... حفظه الله وبارك في عمره .

إلى التي سهرت الليالي من أجل راحتي، إلى من رافقتني دعواتها دائما، إلى أنبل وأعطف وأرق أم في الوجود

أمي الغالية..حفظها الله وبارك في عمرها.

إلى التي ارتاح بوجودها في حياتي، إلى التي بسببها أسعد وأحي إلى التي لديها أجمل ابتسامة في الدنيا

جميلتي وخطيبتي الغالية وفاء حفظها الله وحماها لي

إلى مخزن الدفء .. وشرفة الحياة .. هات يدك أقبلها .. وأشم رائحة المثوبة والحنان

جدتي الغالية ... حفظها الله وبارك في عمرها .

إلى التي كانت مصدر الحنان، إلى التي طالما كانت سندا لي، إلى التي دعمتني بدعائها، يا رب احفظها لي، وأدم قلبها محبا راضيا نابضا لي.

عمتي الغالية حفظها الله وبارك في عمرها .

إلى من أرى السعادة بأعينهم وأرتاح وأنا بينهم إلى أخوتي الأعزاء حسيبة، إكرام، وصال والكتكوتة ألطاف.

إلى رفقائي، نذير، طاهر، لقمان، تقي الدين، شعيب، وإلى كل أحبائي وكل من جمعني بهم القدر وعشت معهم أيام لا تنسى.

إلى كل من ساهم وساعد في إنجاز هذا العمل من بعيد أو قريب .. وخاصة أستاذي المؤطر " ضو نصر" جعل الله جهده في ميزان حسناته كما أشكر له حضوره ومروره العطر الذي شرفني وأسعدني وأضاف لموضوعي روعة وجمالا .

إلى كل عزيز وغالي في القلب ولم يذكره اللسان .

دوش أحمد

إهداء

أرفع أسمى آيات التقدير والطاعة والامتنان إلى الوالدين العزيزين أطال الله
في عمرهما، إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقهم....
أبي و أمي
إلى إخوتي وأخواتي الذين لم يبخلوا علي بدعمهم وتشجيعهم المعنوي
إلى جميع الأهل و الأصدقاء والزملاء
إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة، أهدي عملي هذا.

عيساوي شعيب

إهداء

أحمد الله تعالى الذي قدرني على شرب جرعة ماء من هذا العلم الواسع، فالعلم لا يتم إلا بالعمل وإن العلم كالشجرة و العمل به كالشجرة، فأهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهدائها و تقديمها في أحلى طبق

إلى التي حملتني وهنا على وهن، وقاست وتألمت لآلامي، إلى من رعتني بعطفها وحنانها وسمعت طرب الليل من أجلي ، إلى أول كلمة نطقت بها شفتاي أمي العزيزة ..

إلى الذي عمل وكد وجد فقاس ثم غلب حتى وصلت إلى هدفي هذا، إلى المصباح الذي لا يبخل إمدادي بالنور، إلى الذي علمني بسلوكه خصالا أعتز بها في حياتي أبي العزيز ..

لامعة تقي الدين

ملخص

يدرس هذا البحث العلاقة بين معدلات البطالة ، التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى 2016 وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ. ولقد استخدمنا الطرق والأدوات الإحصائية للوصول إلى نتائج البحث مستعينين ببرنامج Eviews9، وقد توصل الموضوع إلى عدم استقرارية كل من البطالة والتضخم واستقرارية النمو الاقتصادي، لكن بعد تطبيق الفروق الأولى أصبح كل من البطالة والتضخم مستقرين إذن السلسلتين متكاملتين من الفرق الأول وأما بالنسبة لسلسلة النمو الاقتصادي فهي متكاملة عند المستوى.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، بطالة، تضخم، تكامل مشترك

Abstract

This study examines the relationship between rates to 2016 using the methodology of joint integration, and error correction model. We have used statistical methods and tools to reach the results of the research using the program Eviews9, and the subject reached the instability of both unemployment and inflation and the stability of economic growth, but after the application of the first differences became both unemployment and inflation are stable then the two series are complementary of the first difference, Integrated at level

Keywords: economic growth, unemployment, inflation, common integration

قائمة المحتويات

الموضـــــــــوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر وتقدير	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال البيانية	
قائمة الاختصارات والرموز	
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: دراسة نظرية حول البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي	
تمهيد	5
المبحث الأول: عموميات حول البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي	6
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البطالة	6
أولا: تعريف البطالة	6
ثانيا: أنواع البطالة	6
ثالثا: أسباب البطالة	7
رابعا: آثار البطالة	7
خامسا: الحلول المطروحة لمعالجة أزمة البطالة	9
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم	9
أولا: تعريف التضخم	9
ثانيا: أنواع التضخم	10
ثالثا: أسباب التضخم	11
رابعا: آثار التضخم	11
خامسا: وسائل معالجة التضخم	12
المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	13
أولا: تعريف النمو الاقتصادي	13
ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي	13

ثالثا: مقاييس النمو الاقتصادي	14
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	15
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	15
المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية	17
المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف	17
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للعلاقة بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي	
تمهيد	23
المبحث الأول: أدوات وأساليب الدراسة	24
المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة	24
أولا: تطور متغيرات الدراسة	24
ثانيا: التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة	27
المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية لأدوات الدراسة	33
أولا: الاختبارات التشخيصية	33
ثانيا: مصادر البيانات وطرق معالجتها	36
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	37
المطلب الأول: دراسة الاستقرارية	37
أولا: استقرارية النموذج عند المستوى	37
ثانيا: استقرارية النموذج عند الفرق الأول	38
المطلب الثاني: تح ديد النموذج	38
أولا: النموذج الأولي للانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة زمنيا ARDL	38
ثانيا: اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود	49
خلاصة الفصل	44
الخاتمة	46
قائمة المراجع	50
الملاحق	53

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	أوجه الشبه والاختلاف	17
الجدول رقم (2-1)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016	25
الجدول رقم (2-2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2016	26
الجدول رقم (2-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2016	27
الجدول رقم (2-4)	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	27
الجدول رقم (2-5)	استقرارية النموذج عند المستوى	37
الجدول رقم (2-6)	استقرارية النموذج عند الفرق الأول	38

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل (2-1)	معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016	28
الشكل (2-2)	معدلات التضخم خلال الفترة 1970-2016	30
الشكل (2-3)	النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2016	32
الشكل (2-4)	تقدير النموذج الأولي للانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة زمنيا ARDL	39
الشكل (2-5)	اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي	40
الشكل (2-6)	نموذج تصحيح الخطأ	41
الشكل (2-7)	عدم ثبات تباين البواقي	42
الشكل (2-8)	يبين التوزيع الطبيعي لـ: Jarque Bera	43

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الشرح
CH	معدلات البطالة
INF	معدلات التضخم
DEV	معدلات النمو الاقتصادي
MIN	أقل قيمة
MAX	أكبر قيمة
MEAN	المتوسط الحسابي
STD.DEV	الانحراف المعياري
CV	درجة التقلب
ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
F	اختبار فيشر
H0	الفرضية الصفرية
H1	الفرضية البديلة
ADF	اختبار ديكي فولر – Dicky Foler
AR	الانحدار الذاتي

توطئة

يأتي الاهتمام بمواضيع التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة، انطلاقا من أن هذه القضايا تعد من أهم اهتمامات الخبراء والاقتصاديين وصانعي القرارات على أعلى مستوى من الهرم، لما لها من الأثر على تطور وتقدم المجتمعات، بالتالي تحاول الحكومات إتباع مجموعة من الإستراتيجيات والخطط التي تتجنب هذه المشاكل أو على الأقل التقليل من الأضرار الناجمة عنها.

تعد البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، إذا يترتب عليها العديد من الآثار السلبية اقتصادية كانت أو اجتماعية وهذا من خلال تراجع الإنتاج الوطني من جهة ومن جهة أخرى فقدان الأفراد الحافز والمهارة والثقة بالنفس وهذا ما سيؤدي إلى آثار نفسية مختلفة.

أما التضخم فهو آفة اجتماعية يترتب عليها انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك وسوء استغلال الموارد المحدودة المتوفر.

إن الجزائر كغيرها من دول العالم مازالت تعاني من تفاقم مشكلة البطالة والتضخم، وذلك راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي أي أن كل مداخله تعتمد على المحروقات بصفة مباشرة وبالتالي أي انخفاض في أسعار البترول مثلا سيؤثر على تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم ومحاولة منا لدراسة هذه المواضيع في الجزائر يمكننا طرح الإشكالية الآتية:

" ما أثر العلاقة الموجودة بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر؟"

الأسئلة الفرعية:

1/: ما هي العلاقة بين البطالة والتضخم؟

2/: ما هي العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي؟

3/: ما هو أثر العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة؟

فرضيات الدراسة:

بعد تعرضنا للإشكالية الرئيسية وما تفرع منها من أسئلة فرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1/: وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في المدى القصير.

2/: وجود علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي في المدى القصير.

3/: وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة.

أهداف الدراسة:

1/: إبراز الإطار النظري والمفاهيم الأساسية والآراء المختلفة لظاهرتي البطالة والتضخم وإسقاطها على واقع الجزائر.

2/: معرفة استقرارية السلاسل الزمنية بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة.

3/: إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذه الدراسة.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

وقد كان اختيارنا لهذا البحث لثلاثة أسباب هي:

1/: الإحساس بخطورة ظاهرتي البطالة والتضخم التي تنعكس سلبا على معظم أفراد المجتمع، والتي تؤدي إلى اختلال مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية.

2/: الرغبة في استخدام تقنيات وأدوات القياس الاقتصادي في تقدير العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر البطالة.

3/: بحكم التخصص الذي ندرسه فإن الموضوع له صلة مباشرة لما درس.

حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطار زماني ومكاني ففي الإطار المكاني ارتأينا أن نخص هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري وتحدثنا فيه عن التضخم والنمو الاقتصادي و البطالة خلال الفترة (1970-2016) وهي التي تمثل الإطار الزماني للدراسة.

صعوبات الدراسة:

أي بحث في أي موضوع لا يخلو من الصعوبات والعراقيل التي تصادفنا ومن بينها:

1/: توسع فترة الدراسة مما أوجد صعوبة فيها بالنسبة لنا.

2/: ضيق الوقت أدى بنا إلى التأخر في إعداد الجانب التطبيقي

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي كأسلوب مناسب لوصف هذه الظواهر، والتعبير كيفيا ونوعيا حيث يوفر التعبير الكيفي خصائص كل ظاهرة، بينما يوفر التعبير الكمي وصفا رقميا، كما يتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، وللوصول إلى النتائج من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية سيتم الاستعانة ببرنامج Eviews9 لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة.

هيكل الدراسة:

لإخراج هذه الدراسة في أحسن شكل قمنا بتقسيمه إلى مقدمة و فصلين وخاتمة، و كل فصل قد جاء على هذا النحو:

الفصل الأول : تناولنا فيه دراسة حول التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة من الجانب النظري، من مفاهيم عامة و أنواع وأسباب وآثار، وكذا الحلول وهذا لوضع صورة عامة لمعرفة الموضوع الذي سندرسه.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى أدوات وأساليب الدراسة في المبحث الأول أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى نتائج الدراسة ومناقشتها.

تمهيد

تعتبر أزمتي البطالة والتضخم أحد أهم التحديات الراهنة، فنسب هذه الأخيرة تعبر عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في أي بلد باعتبارهما ظاهرتان عالميتان متفاوتة النسب تقل وترتفع على حسب درجة تقدم الدول وتأخرها، وتعتبر الجزائر في الآونة الأخيرة من ضمن الدول التي تسعى بكل الطرق لتحقيق تنمية شاملة لمختلف الميادين، وذلك بتوظيفها لكل ما تتوفر عليه من إمكانيات ومؤهلات ومقومات، كما أنها تبنت برامج إصلاحية مكثفة من أجل إعادة النظر في سياستها الاقتصادية حيث قامت بتبني بعض السياسات التي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكبرى بغرض الحد من الضغوط التضخمية.

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب ؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية في الجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحصيل مستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم .. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطا عضويا بتوفير هذا المناخ المؤثر.

وعليه سنقسم الفصل إلى مبحثين المبحث الأول عن عموميات حول التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة أما في المبحث الثاني سندرس أهم الدراسات السابقة التي تحدثت عن التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة والعلاقة بينهم.

المبحث الأول: عموميات حول البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي

يأتي الاهتمام بمواضيع التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة ، انطلاقا من أن هذه القضايا تعد من أهم اهتمامات الخبراء والاقتصاديين وصانعي القرارات على أعلى مستوى من الهرم، لما لها من الأثر على تطور وتقدم المجتمعات.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البطالة

تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل الخطيرة التي واجهت معظم دول العالم سوى كانت متقدمة أو نامية، وقد تعددت وجهات النظر في وضع مفهوم البطالة وبهذا سيتم تناول تعريف البطالة وأنواعها وأسبابها آثارها وحلولها.

أولا: تعريف البطالة: هناك عدة تعريفات للبطالة نذكر منها ما يلي:

إن الشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية، ويسعى إلى الحصول عليه لكنه لا يجد هذا العمل[1].

تعني عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه[2].

وهكذا يتضح مما تقدم أنه ليس من السهل أن نجد تعريف عاما شاملا للبطالة .. ولكن يمكننا تحديد البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادر على العمل وراغبا فيه ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين.

ثانيا: أنواع البطالة: للبطالة أنواع كثيرة ومتعددة نذكر منها[3]:

١ – **البطالة الإقليمية:** وهي البطالة التي تنشأ في إقليم معين بسبب ظروف الإقليم الاقتصادية أو الطبيعية.

٢ – **البطالة الانكماشية:** وهي البطالة التي ترجع إلى أسباب أصلية تتمثل في انكماش حجم النشاط في بعض الصناعات، وقلة الطلب على العمل فيها بالنسبة للمعروض منه.

٣ – **البطالة التقنية:** وهي البطالة الناتجة عن الاستغناء عن تشغيل عدد معين من العاملين ، نتيجة إدخال آلات ومعدات وأساليب عمل مستحدثة.

٤ – **البطالة الجزئية:** ويوجد هذا النوع من البطالة عندما يقل عدد الأفراد أو إنتاجهم عما يمكن أن يؤدونه أو ينتجونه.

٥ – **البطالة الهيكلية:** وتحدث في الصناعات المختلفة بسبب تحول الطلب عادة كنتيجة للتغير الدائم في العادات الاستهلاكية استحداث وسائل جديدة.

---

[1] عمر محمد علي محمد، **مشكلة العطالة**، دار التأليف والترجمة، نشر المجلس القومي للبحوث، السودان، 1974، ص 13.

[2] أحمد بدوي، محمد مصطفى، **معجم مصطلحات القوى العاملة**، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984، ص 224.

[3] زيد بن محمد الرماني، **كيف عالج الإسلام البطالة**، دار الصميمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 2001، ص 07.

٦ – **البطالة الموسمية:** بطالة تحدث في بعض الصناعات بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف المناخية أو التغيرات الدورية.

٧ – **البطالة القطاعية:** وهي البطالة التي تحدث في أحد القطاعات كالقطاع الصناعي أو القطاع التجاري.

٨ – **البطالة الاحتكاكية:** وهي البطالة التي تحدث بسبب التحولات في الأعمال والمهن.

٩ – **البطالة المقنعة:** حالة أداء الشخص للعمل دون مستوى مؤهلاته، أو أداء مجموعة يمكن أن يؤدي ويتقن بعدد أقل منهم.

هذا بالإضافة إلى البطالة الإجبارية، والبطالة الاختيارية، والبطالة المزمنة، والبطالة البنائية، والبطالة السافرة، وأنواع أخرى عديدة غير هذه الأنواع[١].

ثالثا: أسباب البطالة: للبطالة أسباب متعددة تختلف من مجتمع إلى آخر نذكر منها[٢]:

- التباين المستمر والمتنامي بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي.
- قلة الاستثمارات تؤدي إلى عدم فتح مناصب شغل كافية لمجابهة عرض العمل المتزايد.
- حالة الكساد (عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها) تؤدي إلى غلق بعض المصانع وتسريح العمال.
- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى تسريح عدد من العمال الذين لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات المؤسسة، أو الذين لا يقبلون تغيير مكان عملهم.
- التطور التقني يؤدي إلى زيادة استخدام الآلات بكثافة عوضا عن العمال الأمر الذي يؤدي إلى الاستغناء عن بعضهم.
- فشل بعض السياسات التنموية المنتهجة.
- تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمارات.

رابعا: الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر الغير مرغوب فيها في أي مجتمع حيث ينتج عنها العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

[١] زيد بن محمد الرماني، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[٢] أحمد لهبيبات، سعد طبري، محمد الأمين بن الزين، **الكتاب المدرسي الاقتصاد والمانجمنت والقانون**، شعبة التسيير والاقتصاد، السنة ثالثة من التعليم الثانوي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2013، ص 45.

١ – الآثار الاقتصادية:

هناك العديد من الآثار نذكر منها:

– انخفاض مستوى الناتج والدخل الوطني حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا بدوره يؤدي إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج والدخل.

– هناك خسارة تترتب على بطالة العمالة الماهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدرجي لمهاراتهم وخبراتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تنمو على مر الزمن.

– ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي من الممكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين.

– هناك بعض الحكومات تمنح بعض المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية وعينية، هذا يعني أن الدولة تتحمل عبئ كبير وهذا يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع البطالة يؤدي إلى انخفاض الدخول الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض إيرادات الحكومة من الضرائب[١].

٢ – الآثار الاجتماعية:

إن الأسرة هي نواة المجتمع وفي مهدها تتربى الطفولة والتي هي ذخيرة المستقبل والرصيد الإنساني الممتد على طول الزمن ولا شك أن هؤلاء الأطفال سند الوطن وعدته في المستقبل، في صلاحهم صلاح للمجتمع وفي فسادهم فساد له هناك العديد من الآثار الاجتماعية المرتبة عن ظاهرة البطالة نذكر منها:

– تؤدي البطالة إلى العزلة الاجتماعية بحيث تتضاءل قدرته على تحقيق التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه.
– انخفاض المكانة داخل المجتمع وظهور الانحرافات الفكرية وانتشار الحقد والكراهية.
– انهيار القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع لدى العاطل.
– تعزيز ظاهرة الهجرة وخاصة هجرة الشباب التي يعتبرونها حل لمشكلة عدم الحصول على عمل.

مما سبق نستخلص أن ظاهرة البطالة ظاهرة خطيرة تحتاج إلى علاج فوري وسريع، نظرا لأنها إن لم يتم التحكم فيها فسوف تصيب المجتمع بأكمله بآفاتها.

[١] غومة ليلى، "**محاولة تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحنى فليبس حالة الجزائر 1970–2018**"، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص 14.

٣ – الآثار السياسية:

تؤثر البطالة على المجتمع من الناحية السياسية ببداية ظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بالمجتمع ككل مما يهدد الأمن السياسي للدولة هناك العديد من الآثار السياسية لظاهرة البطالة نذكر منها:

–شعور الفرد العاطل عن العمل بالإقصاء والحرمان من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالانتماء والشعور بالوطنية.

–عجز الدولة عن الاستمرار في تحديث الهيكل الاقتصادي وهذا يؤدي إلى تفشي البطالة حتى في وسط المتعلمين مما يفاقم من وضع الفقر وبالتالي آثار بالغة الخطورة على مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي[١].

خامسا: الحلول المطروحة لعلاج أزمة البطالة:

إن المدخل الأساسي لعلاج أزمة البطالة في أي مجتمع يتوقف على التشخيص الجيد لأسباب ونوع المشكلة، ومن ثم تحديد أدوات وأساليب علاجها بدقة، ومن أهم هذه الأساليب كالتالي:

–إذا كانت البطالة موسمية: فإنه يمكن علاجها من خلال تدريب العاملين عن أعمال أخرى يمارسونها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للعمل الذي يشتغلون فيه.

– خفض تكلفة العمل: فانخفاض الأجور يمكن أن يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار بغرض تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات لتوظيف المزيد من العمال.

– تسهيل حصول الشباب على القروض الميسرة من بنوك التنمية لإقامة المشروعات الصغيرة[٢].

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم

سنحاول تقديم تعريف للتضخم وأنواعه وأسبابه وآثاره ووسائل معالجته.

أولا: تعريف التضخم: شاع مصطلح التضخم الاقتصادي كثيرا، غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه، إذ لا يمكن حصر التضخم في عامل واحد فقط بل هو فيض من قنوات التداول النقدي، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا المصطلح لوصف عدد من الحالات المختلفة منها:

[١] عكادي رضوان، "**ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة في الأسباب وسبل معالجتها**"، مذكرة معدة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، ص،ص 30،33.

[٢] غومة ليلى،**مرجع سابق**، ص،ص15،16.

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- ارتفاع التكاليف.
- الإفراط في تراكم الأرصدة النقدية.

وبالتالي تنوعت تعريفات علماء الاقتصاد الوضعي، وتعددت تبعا لتناول هذه الظاهرة فمنهم من عرف التضخم بناء على آثاره — وهو التعريف الأكثر انتشارا – بالرغم مما تعرض له من انتقادات وهذا التعريف هو: " الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار"[١].

كما عرف التضخم أيضا بأنه " حركة صعودية للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي، وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض "[٢].

ثانيا: أنواع التضخم:

للتضخم أنواع كثيرة منها[٣]:

١. **التضخم الطليق:** يعني الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بصورة مستمرة دون أي عائق.

٢. **التضخم الكامن:** يعني زيادة الدخول النقدية بشكل غير عادي دون أن يترتب عن ذلك زيادة في الإنفاق.

٣. **التضخم الجامح:** يعني ارتفاع الأسعار إلى درجة تنخفض فيها قيمة النقود بدرجة كبيرة، وهو ما يجعل السلطات تصدر عملة جديدة محل العملة القديمة.

٤. **التضخم الدائم:** يحدث عندما تزداد القدرة الشرائية بصفة دائمة أكثر من نسبة الزيادة في عرض كل من السلع وعوامل الإنتاج، أي ترتفع الأسعار والأجور نتيجة ارتفاع الطلب والتكاليف.

٥. **التضخم المعتدل:** يعني تمكن السلطات بوسائلها المختلفة السيطرة على إبقائه في حدوده الآمنة.

٦. **التضخم الذاتي:** من أسبابه مطالبة العمال بزيادة الأجور حتى في ظل عدم وجود فائض في الطلب على العمالة.

---

[١] وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص، ص19،20.

[٢] أحمد لهبيبات، سعد طبري، محمد الأمين بن الزين، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

[٣] علي خالفي، **المدخل إلى علم الاقتصاد**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص193.

ثالثا: أسباب التضخم:

للتضخم عدة أسباب نبينها في ما يلي[1]:

١. **تضخم ناتج عن زيادة التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الاستغلال في المؤسسات الاقتصادية، كرفع أجور ومرتبات العاملين، والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

٢. **تضخم ناشئ عن الطلب:** ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

٣. **تضخم ناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني:** إن الإفراط في إصدار النقود من طرف الجهاز المصرفي يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة في السوق والكمية المعروضة من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

رابعا: الآثار المترتبة عن ظاهرة التضخم:

إن للتضخم انعكاسات سلبية مثله مثل البطالة، حيث يترك آثارا اقتصادية واجتماعية، نذكر من بينها[2]:

- تضرر أصحاب الدخول المحدودة مثل الموظفين وأصحاب المعاشات.
- تضرر أصحاب المدخرات.
- تضرر الدائنين.
- ضعف فعالية المؤسسات المالية.
- ضعف قدرة الدولة على التصدير والمنافسة.
- اتجاه أصحاب رؤوس الأموال إلى توظيفها في مجالات تحقق الأرباح التضخمية بغض النظر عن مدى منفعتها الاجتماعية، كالمضاربة في شراء الأراضي والعقارات، وتخزين السلع واكتناز الذهب والعملات الأجنبية.
- العزوف عن الاستثمار في الزراعة وبعض الصناعات خاصة إذا تعلق الأمر بحماية المستهلك.
- الإقبال على إنتاج السلع الكمالية والترفيهية.

وعلى الرغم من الآثار السابقة يمكن أن يستفيد من التضخم أصحاب الدخول غير المحدودة مثل التجار، المدينين، المضاربين في بورصة الأوراق المالية والأسواق الأخرى.

[1] أحمد لهيبيات، سعد طبري، محمد الأمين بن الزين، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

[2] علي خالفي، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 196، 197.

خامسا : وسائل معالجة التضخم:

لعلاج التضخم وللحد من تفاقمه تتبع الدولة السياسات الاقتصادية التالية[1] :

١ –سياسة تجميد الأجور ومراقبة الأسعار: للحد من تفاقم ظاهرة التضخم، تعمل الدولة بالاشتراك مع النقابات وأرباب العمل على تجميد الأجور لفترة زمنية معينة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل الدولة على مراقبة الأسعار بهدف الحفاظ على ثبات القدرة الشرائية للأجراء خلال نفس الفترة.

٢ –مراقبة الإصدار النقدي: يقوم البنك المركزي بوضع وتنفيذ السياسة النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات من أجل مجابهة ظاهرة التضخم نذكر منها:

- **رفع سعر إعادة الخصم:** يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.
- **سياسة السوق المفتوحة:** يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق.
- **رفع نسبة الاحتياطي القانوني:** المصارف التجارية ملزمة ف بإيداع جزء من الودائع (التي تستلمها من الجمهور) لدى البنك المركزي ويسمى هذا الجزء بالاحتياطي القانوني، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني من أجل تخفض القدرة الائتمانية لدى المصارف التجارية.
- **رفع سعر الفائدة:** يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار بهدف امتصاص الفائض من الكتلة النقدية.

٣ –تحقيق التوازن في الميزانية (الموازنة) العامة: في حالة وجود عجز في الميزانية العامة للدولة تقوم الدولة بما يلي:

- **تخفيض الإنفاق الحكومي:** يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة الطلب الكلي من جهة، وإلى زيادة النقود المتداولة في السوق من جهة أخرى، وبالتالي فإن التخفيض من هذا الإنفاق سوف يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة.
- **زيادة الضرائب على السلع الكمالية:** لأن هذا يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة من جهة، وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى.
- **اللجوء إلى الدين (القرض) العام:** إن سحب كمية النقود الفائضة من السوق تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وكمية النقود المتداولة وزيادة إيرادات الميزانية العامة للدولة.

[1] أحمد لهبيبات، سعد طبري، محمد الأمين بن الزين، **مرجع سبق ذكره**، ص، ص 53، 54.

المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

سنتناول في هذا المطلب تعريف وأهمية ومقاييس النمو الاقتصادي.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

والنمو الاقتصادي قد يحدد أو يقاس إما عن طريق قياس الزيادة في الناتج القومي الحقيق GNP أو عن طريق قياس نمو الدخل القومي الذي تحقق خلال فترة من الزمن وعن طرق قياس الناتج القومي أو الدخل القومي وعدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج القومي[1].

كما عرفه فيليب بيرو: "هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي".

أما كوسوف فيقول:" أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي."

ويؤكد بونيه:" أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة".

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج التعريف التالي للنمو الاقتصادي: هو الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي.

ويبرز لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى أن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام وأيضا متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي[2].

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي.

يساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص، ص 7، 8.

[2] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، الجزائر، 2009-2010، ص

يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج[1].

ثالثا: مقاييس النمو الاقتصادي

يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

١ -الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن كل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين البلدان بين معدلات النمو المحققة فيها.

٢ -متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، وهما:

- **طريقة معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
- **طريقة معدل النمو المركزي:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا[2].

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

[2] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، الاقتصاد والمال، نشر شبكة الآلوكة،

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا حيث سنعتمد على الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي أو التضخم والبطالة أو البطالة والنمو الاقتصادي أو العلاقة المشتركة بينهم جميعا وسيتم ترتيبها حسب التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

ونذكر من الدراسات التي اهتمت بالحديث عن البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي باللغة العربية كما يلي:

أولا: دراسة (بن يوسف نوة، 2016): وهي بعنوان " تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970- 2012 "

حيث قام الباحث بطرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري كنمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل الفائدة، الميزان التجاري وسعر صرف الدينار الجزائري وقد استهدفت هذه الدراسة تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2012، وأيضا تناولت الدراسة بالعرض والتحليل واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ثانيا: دراسة (سمية بلقاسمي، 2017): وهي بعنوان "إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري"

حيث قام الباحث بطرح الإشكالية التالية: هل يمكن إيجاد علاقة بين التضخم والبطالة بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الجزائري، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من طبيعة وشكل العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم والقوى المسببة لها من خلال اختيار مدى صحة العلاقة الإحصائية لمنحنى فيليبس للبيانات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014، وكما هدفت إلى دراسة السببية بين المتغيرين من أجل تحديد أي منهما يسبب الآخر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية طويلة المدى بين البطالة والتضخم المعبر عنها بمنحنى فيليبس الذي أستخدم كأداة رئيسية للسياسة الاقتصادية، في حين يرى النقديون أن العلاقة بين المتغيرين تحدث في الأجل القصير فقط مع إنعدامها في الأجل الطويل، كما أنكر النيو كلاسيك وجود هذه العلاقة سواء في الأجل القصير أو الطويل واتفقوا مع النقديين حول عدم فعالية السياسات الاقتصادية، وقد جاء التضخم الركودي لتقوية الشكوك التي أثيرت حول منحنى فيليبس، في حين يعتمد الكينزيون الجدد على أسس الاقتصاد الجزئي

للجمود الإسمي والحقيقي لتفسير العلاقة بين المتغيرين وفعالية السياسات الاقتصادية للتأثير على البطالة على الأقل في الأجل القصير، وأيضا عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم سوى في الأجل القصير أو الطويل، كما أظهرت نتائج إختبار السببية لجرانجر عدم وجود سببية بين المتغيرين، ما يعني عدم تطابق منحنى فيليبس في حالة الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: دراسة (د/سليمان كعوان، 2017): وهي بعنوان: " تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال 1970– 2015 في إطار السببية والتكامل المشترك "

حيث قام الباحث بطرح الإشكالية التالية: فيما إذا كانت زيادة معدلات البطالة هو سبب في زيادة معدلات التضخم أم أن زيادة معدلات التضخم هي التي تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة أم أن كلاهما يؤدي إلى الآخر في الجزائر، كما هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الجزائر، واختبار الفرضيات التي تفسر طبيعة العلاقة بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970–2015، وقد توصلت الدراسة إلى إن معدل البطالة ومعدل التضخم على علاقة تكاملية مشتركة، وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من معدل التضخم إلى معدل البطالة، حيث أن زيادة معدل التضخم بـ: 1% يؤدي إلى إنخفاض معل البطالة بـ: 0.05%، أي أن انخفاض معدلات التضخم يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وأيضا عدم وجود علاقة سببية في إتجاهين بين البطالة والتضخم، أي إن معدل البطالة لا يتسبب في معدل التضخم، وهو ما ينفي فرضية الدراسة.

رابعا: دراسة (د/علي يوسفات، 2012): وهي بعنوان: " عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970 إلى 2009) "

حيث قام الباحث بطرح الإشكالية التالية: ما هو مستوى عتبة التضخم المقبولة في الجزائر الذي لا يضر بالنمو الاقتصادي، وقد هدفت هذه الدراسة إلى العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2009 باستخدام نموذج "خان وصنهاجي" لتحديد عتبة التضخم، وأيضا الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية، وكانت نتيجة الدراسة أن عتبة التضخم في الجزائر هي 6%، معنى ذلك معدلات التضخم الأكبر من 6% قد تسبب الضرر للنمو الاقتصادي، وأيضا عند عتبات التضخم المنخفضة ($k<6\%$) أنه ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية أو ليست لها معنوية على مستوى 5%، بين المتغير الوهمي (الشرطي) لعتبة التضخم والنمو الاقتصادي، أما عند عتبات التضخم المرتفعة ($k=6\%$) لوحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، بين المتغير الوهمي (الشرطي) لعتبة التضخم والنمو الاقتصادي، والتي تستمر تقريبا حتى 11%.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية:

ونذكر من الدراسات التي اهتمت بالحديث عن البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي باللغة الأجنبية كما يلي:

أولا: (دراسة: Ademola, Abdulsalam, S, 2016): وهي بعنوان: " The impact of unemployment and inflation on economic growth in nigeria (1981-2014)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آثار البطالة والتضخم على الأداء الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة المحددة وتقييم العلاقة بين البطالة والتضخم مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في نيجيريا، خلصت هذه الدراسة بأن العلاقة الإيجابية بين البطالة والتضخم و RGDP إلى أن نيجيريا المدفوعة بعائدات النفط التي تستخدم عمالة محدودة ذات مهارة عالية ويتم تحديد سعر إنتاج النفط الخام خارجيا والذي قد لا يستجيب كما هو متوقع لنمو الإنتاج في البلاد، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن البطالة والتضخم ترتبطان إيجابيا بالنمو الاقتصادي.

ثانيا: (دراسة: Ali Salman Tuama ،2017): وهي بعنوان: " inflation, unemployment and economic growth evidence from the var model approach of the economy of iraq

تهدف هذه الدراسة إلى التحليل التجريبي في تأثير البطالة والتضخم على النمو الاقتصادي في اقتصاد العراق للفترة (1990-2014)،استخدم الباحث نموذج var في الدراسة القياسية و توصلت الدراسة إلى وجود تأثير التوازن بين البطالة والتضخم في العراق وبالتالي دعم صحة فرضية منحنى فليبس.

المطلب الثالث:أوجه التشابه والاختلاف

في هذا المطلب سوف نحاول تحديد وجه الشبه بين دراستنا والدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة وكذا تحديد وجه الاختلاف لذا سوف نقوم برسم جدول نوضح فيه أوجه الشبه والاختلاف.

جدول رقم (1-1): يبين أوجه الشبه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة

الدراسات السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
دراسة بن يوسف نوة بعنوان "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال 1970- 2012	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة كونها تعتمد على متغير التضخم كمتغير مستقل. كذلك اتخذ الباحث سنة 1970 سنة مرجعية كبداية للمشاهدات.	إن الاختلاف الواضح في الحدود الزمانية فهي من 1970 إلى 2012 ونحن من 1970 إلى 2016 الباحث حاول تحديد أثر التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي من

	استخدم الباحث الدراسة القياسية لمعرفة أثر التضخم وهي تقريبا بنفس المنهجية المعتمدة في دراستنا. تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في الشق التطبيقي بينما في الجانب النظري فقط في التضخم. اتخذ الباحث أحد المتغيرات الكلية الاقتصادية النمو والبطالة وهو ما تم اعتمادها في دراستنا.	بينها البطالة والنمو بينما دراستنا تهتم في تحديد أر البطالة والتضخم على النمو الاقتصادي.
دراسة سمية بلقاسمي بعنوان "إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري	تبحث هذه الدراسة على طبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة وهو ما قمنا به في دراستنا حيث يعتبر التضخم والبطالة متغيرين اعتمدنا عليهما في دراستنا. استخدمت الباحثة الدراسة القياسية في دراستها وهي نفس الدراسة القياسية في دراستنا. تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في الشق النظري فيما يخص البطالة والتضخم فقط.	اعتمدت الباحثة على متغيرين هما البطالة والتضخم بينما في دراستنا أضفنا معدلات النمو الاقتصادي. استخدمت الباحثة بيانات السنوات من 1990-2014 وهي أقل مشاهدات من دراستنا.
دراسة (د/سليمان كعوان، 2017): وهي بعنوان: " تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال 1970-2015 في إطار السببية والتكامل المشترك "	تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة كونها تعتمد على نفس المتغيرات المستخدمة في الدراسة كذلك اتخذ الباحث سنة 1970 سنة مرجعية كبداية للمشاهدات. توصلت الدراسة إلى إن معدل البطالة ومعدل التضخم على علاقة تكاملية مشتركة، وأن هناك علاقة سببية قصيرة	تختلف دراستنا مع هذه الدراسة كونها أخذت 48 مشاهدة ونحن أخذنا 47 مشاهدة

	وطويلة الأجل تتجه من معدل التضخم إلى معدل البطالة وهي نفس النتائج التي نحاول الوصول إليها	
دراسة علي يوسفات بعنوان عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970- 2009	دراستنا وهذه الدراسة يهتمان بمتغيرات متشابهة حيث أن التضخم والنمو أحد متغيرات دراستنا كذلك استخدم الباحث الدراسة القياسية.	إن هذه الدراسة تهتم بتحديد عتبة التضخم والنمو الاقتصادي بينما نبحث على تأثير كليهما على بعض فنحن نهتم بتأثير التضخم والبطالة معا على النمو الاقتصادي. دراستنا عدد مشاهداتها 47 مشاهدة حيث بدأت من 1970 إلى 2016 بينما هذه الدراسة 38 مشاهدة فقط متمثلة في متغيرين (التضخم والنمو الاقتصادي).
دراسة: **Abdulsalam s Admola and Abdullahi Badira** **بعنوان:** **The impact of " unemployment and inflation on economic growth in nigeria 1981-2014**	تتلاقى دراستنا مع هذه الدراسة كونهما لهما نفس المتغيرات فكليهما لهما تأثير البطالة والتضخم على النمو الاقتصادي. توصل الباحث إلى نتيجة أن العلاقة بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي إيجابية تحركها عائدات النفط التي توظف عمالة محدودة المهارات وهو ما نحاول التوصل إليه في بحثنا. الدراسة السابقة ودراستنا تتقاربان في نفس خصائص المجتمع بين نيجيريا والجزائر لهما نفس الخصائص وهما اقتصاد ريعي يعتمد على النفط.	تختلف دراستنا مع هذه الدراسة كونها اعتمدت مرجعية زمانية من 1981 إلى 2014 بينما دراستنا كانت أكبر مشاهدات حيث بدأت من 1970 وصولا إلى 2016 وهي أحدث من هذه الدراسة. اتبع الباحثان أسلوب وطريقة المربعات الصغرى لتحديد نوع العلاقة بينما استخدمنا أسلوب التكامل المشترك بين المتغيرات.
دراسة: **Ali salman Tuama** **بعنوان:**	تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا كونها تبحث على أثر التضخم والبطالة على	تختلف هذه الدراسة مع دراستنا في الحدود المكانية والزمانية حيث اعتمد

" INFLATION, UNEMPLOYMENT AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM THE VAR MODEL APPROACH FOR THE ECONOMY OF IRAQ.	النمو الاقتصادي. وصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن هناك توازن بين البطالة والتضخم وهو ما نحاول الوصول إليه. هذه الدراسة كانت في العراق والاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على النفط وهو بنفس خصائص الاقتصاد الجزائري. تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في شقيها النظري والتطبيقي.	الباحث على سنوات من 1990 إلى غاية 2014 أما الحدود المكانية فهي دولة العراق. استخدم الباحث أسلوب VAR بينما استخدمنا التكامل المشترك.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالتضخم والنمو الاقتصادي والبطالة ، حيث اعتمدنا على عدة تعاريف لهم، كما تطرقنا في البطالة والتضخم إلى الأنواع والأسباب والآثار وكيفية الحلول المعالجة أما بالنسبة للنمو الاقتصادي تطرقنا فيه إلى الأهمية وأهم المقاييس.

ومن خلال الجانب النظري لمسنا وجود علاقة بين متغيرات الدراسة الثلاثة حيث إن يتأثر ويؤثر بحجم البطالة والنمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر ، واعتمدنا على دراسات محلية وأجنبية لها نفس متغيرات الموضوع مما جعلنا نكتسب معارف فيما يخص الدراسة

ما تم ذكره أدرج كله في المبحث الأول وفي المبحث الثاني تم التعرض إلى أهم الدراسات السابقة التي تحدثت عن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر وحتى بعض الدول العربية.

تمهيد

بعد الدراسة النظرية والتي تطرقنا فيها إلى الجانب النظري لكل من التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب التطبيقي على الجانب النظري من خلال دراسة قياسية تحليلية للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي وعلاقتهما البطالة خلال الفترة 1970-2016 باستخدام النموذج المشترك وتصحيح الخطأ.

سنحاول عرض الدراسة في هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين، سنتناول في المبحث الأول أدوات وأساليب الدراسة، أما في المبحث الثاني فخصص لنتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: أدوات وأساليب الدراسة

سنحاول من خلال ما يلي عرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية المستعملة كمتغيرات في نموذج الدراسة بالاعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي على مدى فترة الدراسة من1970 إلى 2016.

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة

تعتبر مشكلتي البطالة والتضخم من أهم التحديات الراهنة، فنسب هذه الأخيرة تعبر عن مدى فعلية السياسات الاقتصادية المعتمدة في أي بلد باعتبارهما ظاهرتين عالميتين متفاوتة النسب وتقل وترتفع على حسب درجة تقدم وتأخر الدول، وتعتبر الجزائر في الآونة الأخيرة من بين الدول التي تجتهد بكل الطرق لتحقيق تنمية شاملة لمختلف المجالات والميادين، وذلك باستعمالها بكل ما تتوفر لديها من إمكانيات، مقومات ومؤهلات، كما تبنت برامج إصلاحية مكثفة من أجل إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية حيث قامت بتبني بعض السياسات التي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكبرى بهدف الحد من الضغوط التضخمية.

كما يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية، بحكم أن من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبين في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي.

أولا: تطور متغيرات الدراسة

باستخدام التحليل الوصفي سيتم التطرق إلى دراسة تطورات الثلاث متغيرات التالية خلال فترة الدراسة:

- البطالة CH: ممثلا في معدلات البطالة في الجزائر.
- التضخم INF: ممثلا في معدلات التضخم في الجزائر.
- النمو الاقتصادي DEV: ممثلا في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

1- ظاهرة البطالة في الجزائر

تعد الجزائر إحدى الدول الإفريقية المزدحمة بالسكان، وهي من أكبر الدول العربية والإفريقية مساحة، حيث يرتكز اقتصادها على قطاع المحروقات وكوسيلة أولية لتمويل الإيرادات ويتراوح معدل البطالة في الدول العربية حوالي 15%، بينما ترتفع نسبة البطالة في الجزائر إلى حوالي 10%، وذلك حسب إحصائيات 2010.

جدول رقم (2-1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2016

الوحدة: (% نسبة مئوية)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
النسب %	22.05	23.01	23.25	23.59	21	20.05	19.02	20.87	18.94
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
النسب %	16.30	15.79	15.39	15	14.29	16.54	16.90	18.36	20.06
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
النسب %	21.80	20.68	19.76	20.26	21.37	23.15	24.36	28.11	27.99
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسب %	27.96	28.02	29.29	29.50	27.31	25.66	23.72	17.66	15.27
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النسب %	12.51	13.79	11.33	10.17	9.96	9.97	11	9.83	10.60
السنوات	2015	2016							
النسب %	11.76	11.2							

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

2- التضخم في الجزائر

في نهاية الثمانينات، دخلت الجزائر مرحلة انتقالية وأعلنت تبنيها لاقتصاد السوق كمنهج جديد، فقامت بتحرير تجارتها الخارجية وبالانفتاح على العالم الخارجي وبفتح عرض الاستثمار للأجانب، ورغم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت الجزائر في تنفيذها لم تستطع إيجاد الحلول للإختلالات الاقتصادية وكان من أبرز المشاكل المسببة لهذه الإختلالات التضخم، إذ تعد هذه الظاهرة من أعقد الظواهر المسيرة لاقتصاديات الدول التي عانت من الانعكاسات الاقتصادية.

جدول رقم (2-2): معدلات التضخم خلال الفترة بين 1970 - 2016

الوحدة: (% نسبة مئوية)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
النسب %	4.8	2.8	4	6.9	2.8	8.6	8.3	11	15.6
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
النسب %	10.4	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	12.4	7.4
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
النسب %	5.9	9.3	16.6	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسب %	5.7	5	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النسب %	2.5	3.5	4.8	5.7	3.9	4.5	8.5	3.3	2.9
السنوات	2015	2016							
النسب %	4.8	7.3							

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

3- النمو الاقتصادي في الجزائر

يتغير النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة وخاصة أوضاع السوق البترولية لأن النمو الاقتصادي في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات ،والنمو الاقتصادي يعبر عن التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام في الجزائر وهو نتيجة الطلب المحقق فعلا في الاقتصاد من طرف الأعوان الاقتصاديين ،وبشكل عام فان النمو الاقتصادي في الجزائر تأثر كثيرا باسعار النفط والازمات العالمية ، والجدول التالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من سنة1970 الى غاية2016 :

جدول رقم (2–3): معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة بين 1970 – 2016

الوحدة: (% نسبة مئوية)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
النسب %	8.86	-11.33	27.42	3.81	7.49	5.04	8.38	5.25	9.21
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
النسب %	7.47	0.79	2.99	6.4	5.4	5.59	3.69	0.4	-0.7
السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
النسب %	-1	4.4	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.79	4.09
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النسب %	1.1	5.1	3.2	3.81	3	5.6	7.2	4.3	5.9
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النسب %	1.68	3.37	2.36	1.63	3.63	2.89	3.37	2.76	3.78
السنوات	2015	2016							
النسب %	3.76	3.3							

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

ثانيا : التحليل الإحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة

لدينا متغيرين، 47 مشاهدة تمثل سنوات الدراسة كما هو مبين في جدولين رقم 1، 2، 3 وسنتعرف على القيم الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (2–4): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

N:47	MIN	MAX	MEAN	Std.Dev	Cv %
CH	9.83	29.50	19.03	5.92	**31.10**
INF	0.3	31.70	8.84	7.73	**87.44**
DEV	-11.33	27.42	3.77	4.91	**130.23**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات برنامج Eviews9.

١ – البطالة

1-1/: التحليلي الإحصائي : يتبين من خلال المتغير CH أن معدلات البطالة خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة 9.96 % سنة 2010، وأكبر قيمة 29.50 % سنة 2000، بمتوسط بلغ 19.03 % وبانحراف معياري (5.92)، وبالتالي فإن درجة التقلب هي (31.10) التي تؤشر على تذبذب في قيم هذه المتغير.

الشكل رقم (2-1): معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016

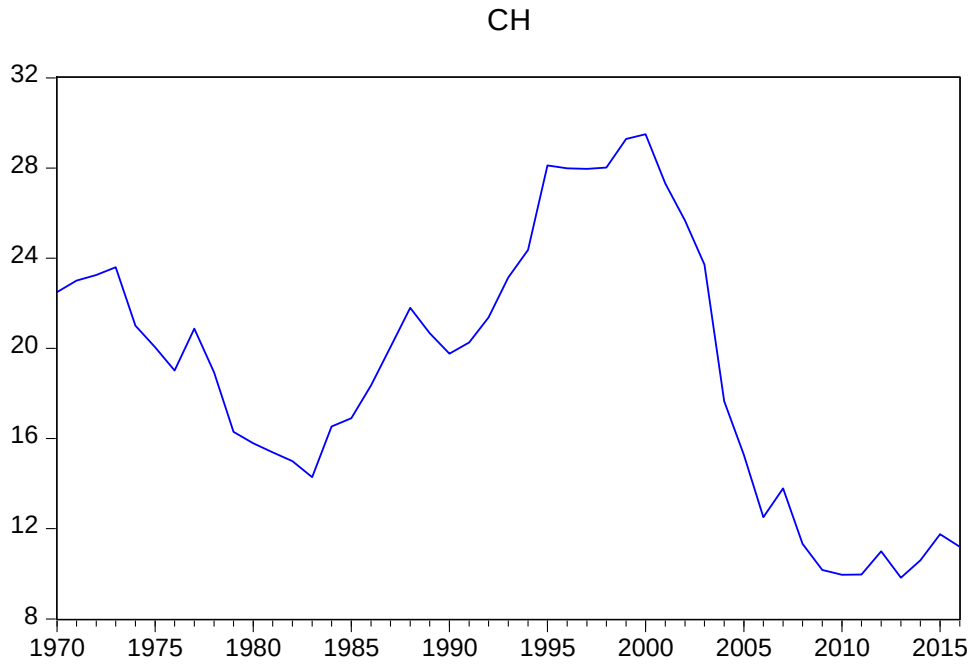

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات برنامج Eviews9.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات البطالة قد بلغت أقصاه سنة 2000، حيث بلغت أكثر من 28 % ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى انخفاض البترول، إضافة إلى عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما أدى إلى غلق المؤسسات أو خوصصتها، وفي بداية سنة 2001 بدأت معدلات البطالة بالانخفاض إلى غاية 2010 وذلك يعود إلى التوجه التي قامت به الدولة الجزائرية من خلال السياسة التوسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها بعد الارتفاع التي عرفته أسعار المحروقات، وأيضا بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير التي ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة.

1-2/: التحليل الاقتصادي

يمكن تقسيم تطور معدلات البطالة في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

1-2-1/: المرحلة الأولى (1970-1989)

لقد حاولت الدولة الجزائرية إصلاح القطاعين في مجال الزراعة والصناعة في هذه الفترة من خلال تبني برامج اقتصادية ثلاثية ورباعية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي والتحكم في معدلات البطالة، كما حاولت أيضا بعد ذلك إنشاء إصلاحات هيكلية خلال الفترة بعد الأزمة النفطية سنة 1986 التي أظهرت الهشاشة الكبيرة التي تميز الاقتصاد الجزائري وتعلقه بقطاع المحروقات، فبالرغم من هذه المجهودات التي هدفت إلى التقليل من معدلات البطالة المتزايدة خلال الفترة إلا أن مستوى معدلات البطالة في الجزائر بقي مرتفع ويتراوح بين 23.59 % و14.29 % وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة مقارنة بحجم المجهودات المبذولة خلال هذه الفترة ويعود هذا الارتفاع إلى حجم الاستثمارات المتراجعة بشكل كبير.

1-2-2/: المرحلة الثانية (1990-2000):

في هذه المرحلة شهدت الجزائري تزايدا مستمرا في معدل البطالة، حيث زاد من 19.79 % في سنة 1990 إلى 29.50 % سنة 2000، ويفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر خلال هذه الفترة بسبب انخفاض البترول، إضافة إلى عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض قيمة الدينار الجزائري مما أدى إلى غلق المؤسسات أو خوصصتها، فنتج عن ذلك تسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة.

1-2-3/: المرحلة الثالثة (2001-2016):

في هذه المرحلة شهدت معدلات البطالة انخفاض كبير ومتتالي، فقد انخفضت من 27.31 % سنة 2001 إلى 9.83 % سنة 2013، وهذا ناتج عن التوجه التي قامت به الدولة الجزائرية من خلال السياسة التوسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها بعد الارتفاع التي عرفته أسعار المحروقات وذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لتحقيها، ومن بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص عمل جديدة إضافة إلى هذا فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير التي ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة من بينها:

- جهاز الإدماج المهني للشباب
- برنامج القرض المصغر

- برنامج تشغيل الشباب
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
- عقود ما قبل التشغيل
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

٢ – التضخم

2–1/: التحليل الإحصائي

تبين من قيم المتغير INF أن معدلات التضخم خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة 0.3 % سنة 2000، وأكبر قيمة 31.7 % سنة 1992، بمتوسط بلغ 8.84 % وبانحراف معياري (7.73)، وبالتالي فإن درجة التقلب هي (87.44) التي تؤشر لتذبذب في قيم هذا المتغير.

الشكل رقم (2–2): معدلات التضخم خلال الفترة 1970–2016

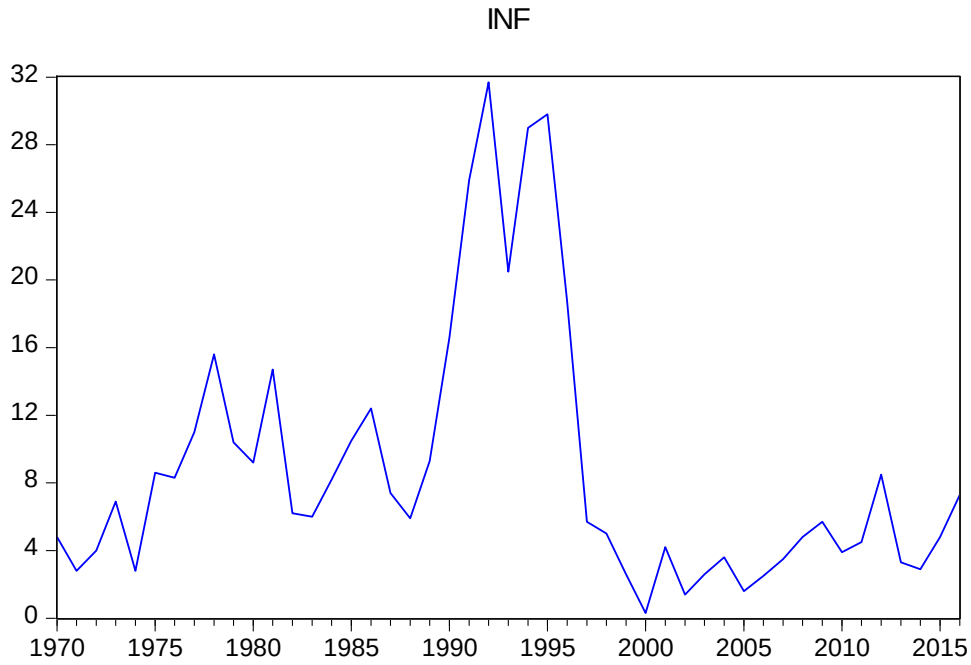

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات برنامج Eviews9.

2-2/: التحليل الاقتصادي

يمكن تقسيم تطور معدلات التضخم في الجزائر إلى أربعة مراحل وهي:

2-2-1/: المرحلة الأولى: (1980-1989):

شهدت هذه المرحلة مستويات عالية إجمالا في معدلات التضخم، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع تكاليف الاستثمار، التي تسببت في الضغط على الأجور وتغلغل التوترات التضخمية، بالإضافة إلى أن معظم النشاطات الاقتصادية كانت لا تعمل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا وهذا مما أدى إلى الانعكاس على التوازنات المالية الداخلية.

2-2-2/: المرحلة الثانية: (1990-1995):

شهدت سنة 1992 ارتفاعا كبيرا في معدل 3ات التضخم وذلك بسبب تحرير الأسعار من جهة، وإلى تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية الصندوق النقد الدولي من جهة أخرى.

٣ - النمو الاقتصادي

3-1/: التحليل الإحصائي

تبين من قيم المتغير DEV أن معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة 11.33- % سنة 1971، وأكبر قيمة 27.42 % سنة 1972، بمتوسط بلغ 3.77 % وبانحراف معياري (4.91)، وبالتالي فإن درجة التقلب هي (130.23) التي تؤشر لتذبذب في قيم هذا المتغير.

الشكل رقم (2-3): النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2016

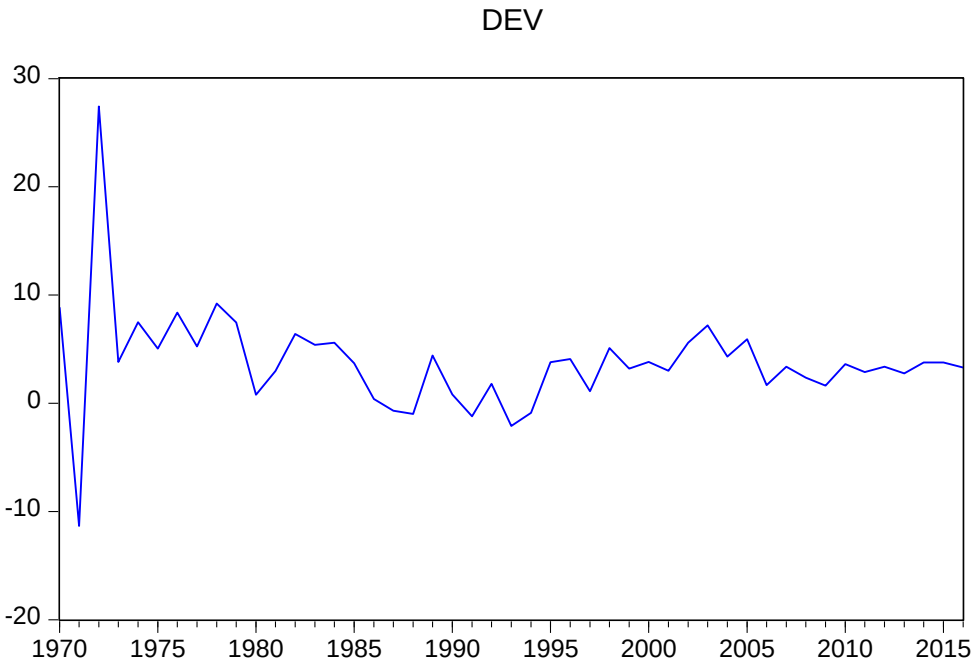

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات برنامج Eviews9.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي وصلت سنة 1971 إلى أدنى حد لها حيث بلغت 11.33- وارتفعت في السنة التي تليها إلى أعلى مستوياتها في الجزائر لحد الآن حيث وصلت النسبة إلى 27.42 لتتراجع في التذبذب من سنة 1974 وتحافظ على نفس المستوى من التذبذب حيث بقيت النسب متقاربة إلى غاية سنة 2016 .

3-2/: التحليل الاقتصادي

في الجزائر تشهد تقلبات من فترة إلى أخرى وكذا من سنة إلى أخرى وذلك راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول وما شابه ذلك، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي.

المطلب الثاني: الأدوات القياسية والإحصائية لأدوات الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بعرض أدوات الدراسة القياسية والاختبارات المستخدمة

أولا: الاختبارات التشخيصية:

١ – اختبار الاستقرارية:

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهذا يؤدي إلى وجود إرتباط زائف بين المتغيرات، ويعد إختبار فليبس – بيرون من الاختبارات المهمة لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية، والذي يعتمد على الفرق الأول في السلسلة بإستخدام التصحيح اللا معلمي، ويسمح بوجود وسط لا يساوي الصفر وإتجاه خطي للزمن كالتالي:

$$\Delta Yt = \alpha 0 + \rho Yt - 1 + \mu t \dots\dots\dots 1$$

$$\Delta Yt = \alpha 1 + \alpha 2t + \rho Yt - 1 + \mu t \dots\dots\dots 2$$

ويقوم اختبار فليبس–بيرون على اختبار t للمعلمة (p) إذ يتم اختبار الفرضيتين التاليتين كما يلي:

- فرضية العدم: وتدل على عدم استقرارية السلسلة الزمنية: $H0: \rho = 0$
- الفرض البديل: والذي يدل على استقرارية السلسلة الزمنية: $H1: \rho \neq 0$

فإذا كانت (p) سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل والعكس إذا كانت غير معنوية، إلا أن الاختبار الأكثر شيوعا في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية وهو اختبار ديكي–فولر البسيط الموسع، والذي يأخذ الصيغة التالية: (إذا كانت المعادلة 1 تعاني من مشكلة الارتباط الخطي):

$$\Delta Yt = \beta 1 + \beta 2t + \delta Yt - 1 + \alpha i \sum_{i=0}^{m} \Delta Yt - 1 + \mu t \dots\dots\dots 3$$

يمثل المتغير العشوائي غير المرتبط ذاتيا: μt

وتنص فرضية العدم: $\delta = 0$ بعدم استقرارية السلسلة الزمنية، والفرض البديل $\delta \neq 0$ والتي تعني استقرارية السلسلة الزمنية.

٢ – اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL: لقد قام كل من Pesaran، (1997)، Shinand and Sun (1998) و Pesaran et

Al (2001). حيث أن هذه النماذج تمزج بين نموذج (AR) ونموذج الابطاء الموزع المحدود، حيث أن هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، ويمكن التطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الإثنين ولكن يجب أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) ويتميز هذا النموذج بالخصائص التالية:

- يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.
- تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك.
- يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن إختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.
- يمكننا هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث نستطيع تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والمدى القصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة عن المتغير التابع.
- تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل.
- تعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر إتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل جرانجر وجوهانسن.

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من Pesaran et Al (2001) منهجا حديثا اختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة باختبار الحدود، حيث يأخذ النموذج الذي لدينا الصيغة التالية:

$$\Delta TCP = \alpha + \sum_{i=1}^{q} \gamma 1\ \Delta TCPt - i + \sum_{i=1}^{q} \gamma 2\ \Delta IPCt - i + \beta 1 TCP - 1 + \beta 2 IPC - 1 + \varepsilon 1$$

حيث تكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة، وتمثل β معلمات علاقة المدى الطويل، بينما تعتبر معلمات الفروق الأولى γ معلمات الفترة القصيرة، في حين أن α و ε تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل

القصير، ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F من خلال اختبار والد حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج يعني غياب علاقة توازنية في المدى الطويل:

$$H0: \beta 1 = \beta 2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H1: \beta 1 \neq \beta 2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار والد نقوم بمقارنة إحصائية F مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et AL، حيث نجد بهذه الجداول (1،2،3) قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويفرق Pesaran بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى والمتغيرات المتكاملة عند مستواها.

فإذا وجدنا أن قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم وبالتالي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

بالنسبة للسلاسل الزمنية التي نحاول دراستها فقد وجدنا ساكنة في الدرجة الأولى وبالتالي يمكننا إجراء اختبار ARDL عليها.

٣ – اختبار التكامل المشترك:

يستخدم التكامل المشترك إذا كانت بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة ودرجة تكاملها واحدة لاختبار وجود توازن طويل الأجل بين بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها ولكنها مستقرة في الفرق الأول، وإذا أمكن توليد مزيج خطي بين المتغيرات الساكنة في فروقها عن الدرجة الصفرية وعندها تصبح المتغيرات متكاملة آنيا من نفس الرتبة، وبذلك لا يكون هناك انحدار زائف بين المتغيرات، ويستخدم مدخل غرانجر–أنجل ذا الخطوتين لاختبار التوازن طويل الأجل:

– الخطوة الأولى من خلالها يتم تقدير العلاقة بين (Y,X) وتدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

$$Yt = \beta 0 + \beta 1Xt + \varepsilon 1t \dots\dots\dots 4$$

$$Xt = \alpha 0 + \alpha 1Yt + \varepsilon 2t \dots\dots\dots 5$$

حيث $(\varepsilon 2t, \varepsilon 1t)$: الأخطاء العشوائية

- الخطوة الثانية تطبيق اختبار فليب-بيرون أو اختبار ديكي-فولر لمعرفة اسقرارية الأخطاء العشوائية، فإذا كانت البواقي غير مستقرة من الدرجة صفر (المستوى Level) فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين (Y,X) وتدل على وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

٤ - نموذج تصحيح الخطأ:

يشير اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة مستقرة معروفة مسبقا بين المتغيرات للظاهرة المدروسة التغيرات التي فيها تتعلق بالأجل الطويل، وإذا كان التكامل المشترك موجودا بين متغيرين في الأجل الطويل، يتم اللجوء إلى نموذج تصحيح الخطأ، الذي هو مشتق أساسا من التكامل المشترك في الأجل الطويل.

إذا كان حد الخطأ في النموذج معنوي إحصائيا، كذلك يحدد لنا اتجاه العلاقة، ويمكن ذلك من خلال تقدير النموذجين الآتيين:

$$\Delta Yt = \alpha 0 + \sum_{i=0}^{m} \alpha i \, \Delta Yt - i + \sum_{j=0}^{n} \beta j \, \Delta Xt - j + \rho 1 \varepsilon t - 1 + \mu t \dots\dots\dots 6$$

$$\Delta Yt = \beta 0 + \sum_{i=0}^{m} \alpha i \, \Delta Y$$

ثانيا: مصادر البيانات وطرق معالجتها

لقد تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (معدل البطالة CH) و(معدل التضخم INF) و(النمو الاقتصادي DEV) من الجهات المختصة مثل البنك العالمي والديوان الوطني للإحصائيات ONS ووزارة المالية ولقد غطت هذه البيانات الفترة (1970-2016) والموضحة سابقا في المطلب الأول.

ولمعالجة هذه البيانات تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج Eviews9 لتقدير نموذج الدراسة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: دراسة الاستقرارية

تكون السلسلة الزمنية مستقرة لا تحتوي على مركبة اتجاه عام أو مركبة فصلية، وأفضل إجراء للكشف عن استقرار السلسلة من عدمه هو اختبار جذر الوحدة أي استخدام ديكي فولر.

سنقوم بدراسة الاستقرارية للمتغيرات الثلاثة: البطالة CHO والتضخم INF والنمو الاقتصادي DEV باستخدام اختبار ديكي فولر، وبعد إدخال المتغيرات للبرنامج الإحصائي Eviews9 تحصلنا على النتائج التالية:

أولا: استقرارية النموذج عند المستوى

جدول رقم (2-5): يبين استقرارية النموذج عند المستوى

المتغير	النموذج	T المحسوبة	الإحتمالية
المتغير CH	بدون إتجاه عام وحد ثابت	1.94	0.26
	بوجود حد ثابت	-2.92	0.43
	بوجود اتجاه عام	-3.51	0.68
المتغير INF	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-1.94	0.16
	بوجود حد ثابت	-2.92	0.21
	بوجود اتجاه عام	-3.51	0.44
المتغير DEV	بدون اتجاه عام وحد ثابت	-1.94	0.0000
	بوجود حد ثابت	-2.92	0.0000
	بوجود اتجاه عام	-3.51	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات برنامج Eviews9.

نلاحظ من الجدول أعلاه عدم استقرارية السلسلة بالنسبة للبطالة والتضخم نظرا لان قيمة الاحتمالية كانت اكبر من 0.05 بينما وجدنا إن السلسلة الخاصة بالنمو الاقتصادي مستقرة في المستوى لان قيمة الاحتمالية كانت اقل من 0.05.

ثانيا: استقرارية النموذج عند الفرق الأول

جدول رقم (2-6): يبين استقرارية النموذج عند الفرق الأول

المتغير	النموذج	T المحسوبة	الاحتمالية
المتغير CH	بدون حد ثابت واتجاه عام	-1.94	0.0000
	بوجود حد ثابت	-2.92	0.0007
	بوجود اتجاه عام	-3.51	0.0045
المتغير INF	بدون حد ثابت واتجاه عام	-1.94	0.0000
	بوجود حد ثابت	-2.92	0.0000
	بوجود اتجاه عام	-3.51	0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كلا السلسلتين البطالة والتضخم مستقرتين عند الفرق الأول في النماذج الثلاثة لان قيمتهما الاحتمالية أقل من 0.05.

المطلب الثاني: تحديد النموذج

بما أن البطالة والتضخم متكاملان من الدرجة 1 والنمو متكامل من الدرجة0 فإن النموذج المقترح لتفسير هذه الظاهرة هو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة زمنيا ARDL

أولا: تقدير النموذج الأولي للانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة زمنيا ARDL

من مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9 تحصلنا على النتائج التالية :

الشكل رقم (2-4): يبين تقدير النموذج الأولي للانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة زمنيا ARDL

Dependent Variable: CHO
Method: ARDL
Date: 06/02/19 Time: 13:16
Sample (adjusted): 1974 2016
Included observations: 43 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DEV INF
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(1, 0, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CHO(-1)	0.881135	0.044537	19.78422	0.0000
DEV	-0.169248	0.095187	-1.778054	0.0841
INF	0.050865	0.049742	1.022580	0.3135
INF(-1)	0.014286	0.065781	0.217178	0.8293
INF(-2)	-0.044053	0.067780	-0.649938	0.5200
INF(-3)	0.063182	0.065525	0.964242	0.3415
INF(-4)	0.085786	0.052094	1.646749	0.1086
C	0.978897	0.826508	1.184377	0.2442

R-squared	0.953815	Mean dependent var	18.66279
Adjusted R-squared	0.944578	S.D. dependent var	6.061458
S.E. of regression	1.426983	Akaike info criterion	3.715243
Sum squared resid	71.26984	Schwarz criterion	4.042908
Log likelihood	-71.87773	Hannan-Quinn criter.	3.836076
F-statistic	103.2599	Durbin-Watson stat	1.920894
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews9.

نلاحظ من الشكل السابق أن درجة الإبطاء حسب معيار Akaike, shwarz, H-Q هي (4.0.1)، لدينا قيمة معامل التحديد مساوية إلى 0.95 وهي عالية جدا مما يوضح القدرة التفسيرية للنموذج كما أن قيمة إختبار فيشر F=103.2599 قيمة المعنوية لها: 0.000 أي أنها معنوية.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود

١ -اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة

الشكل رقم (2-5): يبين وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة

ARDL Bounds Test
Date: 06/02/19 Time: 13:25
Sample: 1974 2016
Included observations: 43
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.097411	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

Test Equation:
Dependent Variable: D(CHO)
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 13:25
Sample: 1974 2016
Included observations: 43

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	-0.064873	0.051883	-1.250370	0.2188
C	0.873283	0.919874	0.949350	0.3484
DEV(-1)	-0.218719	0.098982	-2.209689	0.0332
INF	0.083410	0.034998	2.383311	0.0223
CHO(-1)	-0.061850	0.041237	-1.499884	0.1419

R-squared	0.325068	Mean dependent var	-0.288140
Adjusted R-square	0.254023	S.D. dependent var	1.776748
S.E. of regression	1.534577	Akaike info criterion	3.803331
Sum squared resi	89.48722	Schwarz criterion	4.008122
Log likelihood	-76.77161	Hannan-Quinn criter.	3.878851
F-statistic	4.575496	Durbin-Watson stat	1.688063
Prob(F-statistic)	0.004091		

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews9.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر هي: 6.09 وهي أكبر من أعلى حد عند 5% وهي 5.52 بالتالي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

٢ -نموذج تصحيح الخطأ

الشكل رقم (2–6): يبين نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: CHO
Selected Model: ARDL(1, 0, 4)
Date: 06/02/19 Time: 13:21
Sample: 1970 2016
Included observations: 43

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEV)	-0.169248	0.095187	-1.778054	0.0841
D(INF)	0.050865	0.049742	1.022580	0.3135
D(INF)	0.044053	0.067780	0.649938	0.5200
D(INF)	-0.063182	0.065525	-0.964242	0.3415
D(INF)	-0.085786	0.052094	-1.646749	0.1086
CointEq(-1)	-0.118865	0.044537	-2.668880	0.0115

Cointeq = CHO - (-1.4239*DEV + 1.4308*INF + 8.2354)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEV	-1.423875	1.041364	-1.367317	0.1802
INF	1.430757	0.475896	3.006452	0.0049
C	8.235393	5.198854	1.584079	0.1222

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews9.

من خلال الجدول يتضح أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي (0.11–) وهو ما يفسر إعادة التوازن إلى الوضع الطبيعي بسرعة 11% في السنة، كما نلاحظ أن معلمة النمو الاقتصادي غير معنوية بينما التضخم له علاقة إيجابية في الأجل الطويل كونه معنوي عند 5%.

٣ - معادلة النموذج المفسر للظاهرة

D(CHO) = -0.169248396889*D(DEV) + 0.050865377467*D(INF) + 0.044053141959*D(INF) -0.063181726874*D(INF) - 0.085786380426*D(INF) -0.118864653729*(CHO - (-1.42387490*DEV(-1) + 1.43075734*INF + 8.23539292))

–التفسير في المدى القصير

- هناك علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي المبطأ عند درجة معنوية 10% أي عند زيادة النمو المبطأ لفترة واحدة بـ1 فإن البطالة تنخفض بـ0.16
- هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم مبطأ بفترة ولها معنوية احصائية
- هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم مبطأ بفترتين ولها معنوية احصائية

٤ -اختبار عدم ثبات تباين البواقي heteroskedasticity

لاختبار عدم ثبات تباين البواقي نضع الفرضيات التالية:

H0، عدم وجود مشكلة ثبات التباين

H1، وجود مشكلة ثبات التباين

عند مستوى معنوية 5%.

من مخرجات Eviews9 تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم (2-7): يبين عدم ثبات تباين البواقي heteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.365523	Prob. F(1,40)	0.5489
Obs*R-squared	0.380324	Prob. Chi-Square(1)	0.5374

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews9.

نلاحظ من خلال اختبار عدم ثبات تباين البواقي أن بواقي لهذا النموذج لا تعاني من هذا المشكل لأن قيمة المعنوية تساوي 0.537 وهي أكبر من 0.05 أي نقبل الفرضية الصفرية.

٥ -اختبار التوزيع الطبيعي

لاختبار التوزيع الطبيعي نضع الفرضيات التالية:

H0، البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

H1، البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

عند مستوى معنوية 5%.

من مخرجات Eviews9 تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم (2–8): يبين التوزيع الطبيعي لـ: Jarque Bera

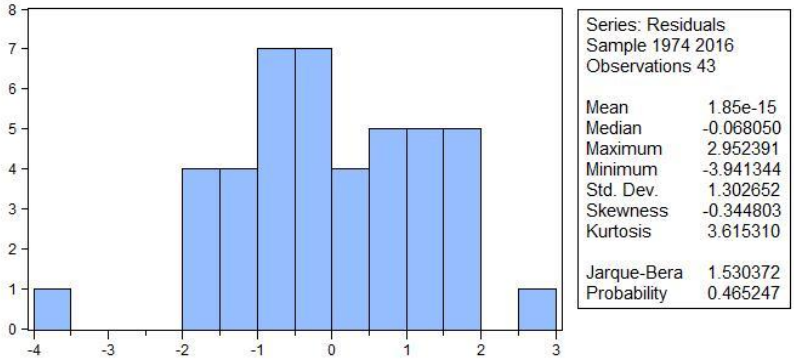

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات Eviews9.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قيمة Jarque-Bera تساوي 1.530 وقيمة الاحتمالية 0.46 أي نقبل الفرضية الصفرية القائلة أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا.

خلاصة الفصل

بناءا على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض المنهجية القياسية المستخدمة في قياس العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي البطالة في الجزائر خلال الفترة من 1970 إلى 2016 حيث وصفنا متغيرات الدراسة وتحدثنا عن الأدوات القياسية والإحصائية لأدوات الدراسة .

ومن خلال الجانب التطبيقي لمسنا استقراية التضخم والبطالة عند الفروق الأولى والنمو الاقتصادي عند المستوى حيث اعتمدنا في دراستنا على النماذج القياسية لمعرفة أن العلاقة علاقة طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة على وأيضا في تحديد معاملات تصحيح الخطأ وبعدها قمنا باختبار عدم ثبات تباين البواقي أن بواقي لهذا النموذج لا تعاني من أية مشاكل واختبار التوزيع الطبيعي في من خلال النتائج تبين لنا أن قيمة Jarque-Bera تساوي 1.530 وقيمة الاحتمالية 0.46 أي نقبل الفرضية الصفرية القائلة أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا.

الخاتمة

لقد هدفنا من خلال هذا الموضوع الذي يصب في إطار الدراسات القياسية إلى دراسة إشكالية طبيعة العلاقة الموجودة بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر باعتبارهم من المرتكزات الأساسية التي توجه للسياسات الحكومية، حيث يعتبر معدل كل منهم على مدى فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة بالبلد. ولقد تم التطرق من خلال هذا الموضوع لأهم النقاط التي تمكن من تقديم طرح متكامل له.

ففي الجانب النظري تم التطرق إلى عموميات كل من التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة من تعاريف وأنواع وأسباب وآثار وسبل معالجة كل من البطالة والتضخم وكذلك تطرقنا إلى أهمية ومقاييس النمو الاقتصادي.

أما في الجانب التطبيقي من الدراسة فقد تم استعراض واقع هاتين النظريتين وكذا النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري وتطورهم مع التحليل الاقتصادي والإحصائي من خلال التركيز على الفترة الممتدة من 1970 إلى 2016، وذلك بالاعتماد على مختلف الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي والديوان الوطني للإحصاء. ثم ومن خلال الجانب القياسي للدراسة تم إتباع بعض الخطوات اللازمة لبناء النماذج القياسية من أجل معرفة إستقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات بالإضافة إلى تقدير النموذج الأولي للإنحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة زمنيا ARDL مع اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود.

بعد دراستنا وتحليلنا لطبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة خلال الفترة 1970-2016 توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها حاولنا اختبار الفرضيات فكانت النتائج كما يلي:

1/: تحقق الفرضية الأولى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في المدى القصير وهو ما أثبتناه في دراستنا التطبيقية حيث وجدنا أن معلمة التضخم في النموذج كانت معنوية أي أن التغير في البطالة يفسره التغير في معدلات التضخم أي أن العلاقة كانت عكسية.

2/: تحقق الفرضية الثانية وجود علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي في المدى القصير وهذا ماتحققنا منه في الدراسة القياسية أن معلمة النمو في النموذج كانت سالبة وتقدر 0.16- وهو ما يثبت بين العلاقة عكسية بين البطالة و النمو أي أن التغير البطالة بوحدة واحدة ينقص من معدلات النمو بـ: 0.16 وحدة وهنا اثبتت صحة الفرضية أن العلاقة عكسية بين النمو والبطالة.

3/: تحقق الفرضية الثالثة وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم والنمو الاقتصادي و البطالة حيث وجدنا في الدراسة القياسية وأثبتنا صحة الفرضية أن قيمة اختبار فيشر هي: 6.09 وهي أكبر من أعلى حد عند 5% وهي 5.52 بالتالي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

نتائج الدراسة

1/: بينت نتائج اختبارات الاستقراية باستخدام جذر الوحدة، أن متغير النمو الاقتصادي مستقر في المستوى والمتغيرين البطالة والتضخم فيستقران عند الفرق الأول، كما أن تكاملهم المشترك فتح المجال لاستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

2/: من خلال دراستنا توصلنا إلى أن زيادة النمو الاقتصادي المبطأ لفترة واحدة بـ 1 فإن البطالة تنخفض بـ: 0.16

3/: من خلال دراستنا توصلنا إلى أن اختبار عدم ثبات تباين البواقي أن بواقي لهذا النموذج لا تعاني من هذا المشكل لأن قيمة المعنوية تساوي 0.537 وهي أكبر من 0.05 أي نقبل الفرضية الصفرية.

4/: بينت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي (0.11-) وهو ما يفسر إعادة التوازن إلى الوضع الطبيعي بسرعة 11% في السنة، كما أن معلمة النمو الاقتصادي غير معنوية بينما التضخم له علاقة إيجابية في الأجل الطويل كونه معنوي عند 5%.

التوصيات والاقتراحات

1/: العمل في شكل سياسة متكاملة بين كل أطراف الحكومة على الرفع من نصيب قطاع خارج المحروقات الذي يعتبر المخرج الوحيد للتقليل من حجم الواردات الذي هو في متزايد مستمر، والذي يعتبر عامل مهم في تكريس ظاهرة التضخم.

2/: محاولة فتح مناصب شغل ذات فعالية اقتصادية، من خلال تشجيع استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتالي خلق مناصب شغل ذات مردودية إنتاجية.

3/: ضرورة العمل من خلال استراتيجيات متوسطة المدى من أجل الخفض من النمط الريعي سواء بتكوين الناتج أو هيكل الصادرات، بالاستفادة من انعكاسات النمو الاقتصادي على التشغيل في الجزائر.

آفاق الدراسة

قمنا في موضوعنا بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم مع المتغير البطالة كمتغير تابع نحاول من خلال دراستنا طرح إشكاليات جديدة نراها آفاقا للموضوع وهي كالتالي:

1/: هل هناك علاقة سببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

2/: هل هناك علاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري.

3/: ما طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم في الاقتصاد الجزائري.

أولا: الكتب

١. أحمد بدوي، محمد مصطفى، معجم مصطلحات القوى العاملة، نشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984

٢. أحمد لهبيبات، سعد طبري، محمد الأمين بن الزين، الكتاب المدرسي الاقتصاد والمانجمنت والقانون، شعبة التسيير والاقتصاد، السنة ثالثة من التعليم الثانوي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2013.

٣. جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، الاقتصاد والمال، نشر شبكة الآلوكة.

٤. زيد بن محمد الرماني، كيف عالج الإسلام البطالة، دار الصميمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 2001.

٥. علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

٦. عمر محمد علي محمد، مشكلة العطالة، دار التأليف والترجمة، نشر المجلس القومي للبحوث، السودان، 1974.

٧. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، 2001.

٨. وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011

ثانيا: المذكرات

مذكرات باللغة العربية:

٩. بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد محمد خيضر، بسكرة، تخصص اقتصاد تطبيقي، 2015-2016.

١٠. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية، الجزائر، 2009-2010.

١١. سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، تخصص اقتصاد مالي، 2016-2017.

١٢. عكادي رضوان، "ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة في الأسباب وسبل معالجتها"، مذكرة معدة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، 2016-2017.

١٣. غومة ليلى، "محاولة تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحنى فليبس حالة الجزائر1970-2018"، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015.

مذكرات باللغة الأجنبية:

14. Ademola, Abdulsalam, S, The impact of unemployment and inflation on economic growth in nigeria (1981-2014), Nigeria, 2016.

15. Ali Salman Tuama, inflation, unemployment and economic growth evidence from the var model approach of the economy of Iraq 2014-1990, Iraq, 2017.

ثالثا: المجلات

١٦. سليمان كعوان، تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال 1970-2015، مجلة الباحث الدولي، العدد السابع، جامعة جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

١٧. علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1970 إلى 2009، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة أدرار.

المحلق رقم (1): عدم استقرارية البطالة عند المستوى بدون وجود حد ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: CHO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.038848	0.2650
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHO)
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 13:01
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHO(-1)	-0.012654	0.012181	-1.038848	0.3047
D(CHO(-1))	0.363729	0.140075	2.596669	0.0128

R-squared	0.141722	Mean dependent var	-0.262444
Adjusted R-squared	0.121762	S.D. dependent var	1.740107
S.E. of regression	1.630730	Akaike info criterion	3.859359
Sum squared resid	114.3491	Schwarz criterion	3.939655
Log likelihood	-84.83559	Hannan-Quinn criter.	3.889293
Durbin-Watson stat	2.142917		

الملحق رقم (2): عدم استقرارية البطالة عند المستوى بوجود حد ثابت

Null Hypothesis: CHO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.683744	0.4323
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHO)
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 12:59
Sample (adjusted): 1973 2016
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHO(-1)	-0.073987	0.043942	-1.683744	0.1000
D(CHO(-1))	0.309489	0.150880	2.051233	0.0468
D(CHO(-2))	0.268114	0.157816	1.698900	0.0971
C	1.287126	0.887527	1.450238	0.1548

R-squared	0.216354	Mean dependent var	-0.273864
Adjusted R-squared	0.157581	S.D. dependent var	1.758518
S.E. of regression	1.614028	Akaike info criterion	3.881851
Sum squared resid	104.2034	Schwarz criterion	4.044050
Log likelihood	-81.40072	Hannan-Quinn criter.	3.942002
F-statistic	3.681159	Durbin-Watson stat	2.024956
Prob(F-statistic)	0.019703		

الملحق (3): عدم استقرارية البطالة عند المستوى بوجود اتجاه عام

Null Hypothesis: CHO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.815698	0.6801
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHO)
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 12:57
Sample (adjusted): 1973 2016
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHO(-1)	-0.084068	0.046301	-1.815698	0.0771
D(CHO(-1))	0.308144	0.151776	2.030252	0.0492
D(CHO(-2))	0.265623	0.158779	1.672912	0.1023
C	1.843198	1.172808	1.571611	0.1241
@TREND("1970")	-0.014900	0.020380	-0.731105	0.4691

R-squared	0.226949	Mean dependent var	-0.273864
Adjusted R-squared	0.147662	S.D. dependent var	1.758518
S.E. of regression	1.623502	Akaike info criterion	3.913693
Sum squared resid	102.7946	Schwarz criterion	4.116442
Log likelihood	-81.10124	Hannan-Quinn criter.	3.988882
F-statistic	2.862369	Durbin-Watson stat	2.028907
Prob(F-statistic)	0.035851		

الملحق (4): استقرارية البطالة عند الفرق الأول في النماذج الثلاثة

Null Hypothesis: D(CHO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.473796	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHO,2)
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 13:03
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHO(-1))	-0.625515	0.139818	-4.473796	0.0001

R-squared	0.312557	Mean dependent var	-0.023778
Adjusted R-squared	0.312557	S.D. dependent var	1.968585
S.E. of regression	1.632197	Akaike info criterion	3.839703
Sum squared resid	117.2190	Schwarz criterion	3.879851
Log likelihood	-85.39332	Hannan-Quinn criter.	3.854670
Durbin-Watson stat	2.140569		

الملحق رقم (5): عدم استقرارية التضخم عند المستوى بدون وجود حد ثابت واتجاه عام

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.342421	0.1638
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 13:10
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.079311	0.059080	-1.342421	0.1862

R-squared	0.038379	Mean dependent var	0.054348
Adjusted R-squared	0.038379	S.D. dependent var	4.812563
S.E. of regression	4.719308	Akaike info criterion	5.962701
Sum squared resid	1002.234	Schwarz criterion	6.002454
Log likelihood	-136.1421	Hannan-Quinn criter.	5.977592
Durbin-Watson stat	1.884200		

الملحق رقم (6): عدم استقرارية التضخم عند المستوى بوجود حد ثابت

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.178021	0.2168
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 13:07
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.192007	0.088157	-2.178021	0.0348
C	1.759872	1.038272	1.695001	0.0971

R-squared	0.097321	Mean dependent var	0.054348
Adjusted R-squared	0.076805	S.D. dependent var	4.812563
S.E. of regression	4.624056	Akaike info criterion	5.942926
Sum squared resid	940.8032	Schwarz criterion	6.022432
Log likelihood	-134.6873	Hannan-Quinn criter.	5.972710
F-statistic	4.743778	Durbin-Watson stat	1.796353
Prob(F-statistic)	0.034807		

الملحق رقم (7): عدم استقرارية التضخم عند المستوى بدون وجود اتجاه عام

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.264745	0.4439
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 13:06
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.204298	0.090208	-2.264745	0.0286
C	2.771700	1.733720	1.598701	0.1172
@TREND("1970")	-0.038411	0.052550	-0.730940	0.4688

R-squared	0.108399	Mean dependent var	0.054348
Adjusted R-squared	0.066929	S.D. dependent var	4.812563
S.E. of regression	4.648724	Akaike info criterion	5.974056
Sum squared resid	929.2572	Schwarz criterion	6.093315
Log likelihood	-134.4033	Hannan-Quinn criter.	6.018731
F-statistic	2.613919	Durbin-Watson stat	1.797543
Prob(F-statistic)	0.084853		

الملحق رقم (8): استقرارية التضخم عند الفرق الأول في النماذج الثلاثة

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.528673	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 13:11
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.985195	0.150903	-6.528673	0.0000

R-squared	0.491943	Mean dependent var	0.100000
Adjusted R-squared	0.491943	S.D. dependent var	6.814690
S.E. of regression	4.857382	Akaike info criterion	6.020848
Sum squared resid	1038.143	Schwarz criterion	6.060996
Log likelihood	-134.4691	Hannan-Quinn criter.	6.035815
Durbin-Watson stat	1.983471		

الملحق رقم (9): استقرارية النمو الاقتصادي عند المستوى في النماذج الثلاثة

Null Hypothesis: DEV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.797922	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEV)
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 12:54
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEV(-1)	-1.263241	0.143584	-8.797922	0.0000
C	4.665166	0.890452	5.239101	0.0000

R-squared	0.637572	Mean dependent var	-0.120870
Adjusted R-squared	0.629335	S.D. dependent var	7.853337
S.E. of regression	4.781289	Akaike info criterion	6.009802
Sum squared resid	1005.872	Schwarz criterion	6.089308
Log likelihood	-136.2254	Hannan-Quinn criter.	6.039586
F-statistic	77.40344	Durbin-Watson stat	1.552371
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (10): اختبار عدم ثبات تباين البواقي heteroskedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.365523	Prob. F(1,40)	0.5489
Obs*R-squared	0.380324	Prob. Chi-Square(1)	0.5374

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/02/19 Time: 13:29
Sample (adjusted): 1975 2016
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.855803	0.500160	3.710418	0.0006
RESID^2(-1)	-0.094884	0.156940	-0.604585	0.5489

R-squared	0.009055	Mean dependent var	1.696360
Adjusted R-squared	-0.015718	S.D. dependent var	2.732811
S.E. of regression	2.754204	Akaike info criterion	4.910582
Sum squared resid	303.4257	Schwarz criterion	4.993328
Log likelihood	-101.1222	Hannan-Quinn criter.	4.940912
F-statistic	0.365523	Durbin-Watson stat	1.987330
Prob(F-statistic)	0.548869		

المقدمة العامة

الفصل الأول

دراسة نظرية حول البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية للعلاقة بين البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم